

الملك عبد الله ترأس مجلس الوزراء وشكر الدول والمنظمات والمؤسسات الخليجية والعربية والإسلامية على وقوفها مع السعودية

## الملكة بقيادة خادم الحرمين وسمو ولي عهده لن تنهاون إزاء أي انتهاك سيادي لأراضيها

المجلس استمع إلى تقرير حول التدابير الأمنية للحفاظ على أمن الوطن وحماية حدوده وعزى ذوي الشهداء وتمنى للمصابين الشفاء العاجل

## الموافقة على تعديل أحد بنود معاملة الموظفين السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص



خادم الحرمين مترأساً جلسة مجلس الوزراء (واس)



الرياض-واس

ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والاتصالات والمشاورات التي جرت خلال الأسبوع الماضي مع عدد من قادة الدول ومبعوثيهم حول تطور الأحداث على الصعيدين العربي والدولي .. ومنها الرسالة التي تسلمها من أخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر

الصباح أمير دولة الكويت والاتصال بالهاتفين اللذان نتقاهما من أخويه جلاله الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وتضمنت استكرامهم للاعتمادات الأتمتة التي استهدفنا أراضي المملكة وتأييد دولهم للمملكة في خطواتها لحماية أراضيها والحفاظ على أمنها.

وقد أعرب خادم الحرمين الشريفين عن تقديره لإخوانه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو على ما عبروا عنه من مشاعر مبدية شكره للول الشقيقة والمنظمات والمؤسسات الخيرية والعربية والإسلامية التي استكرت ما تعرضت له أراضي المملكة من اعتمادات وتأييدها لما اتخذته من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وحماية مواطنيها.

كما أشع الملك الغدني المجلس على فعوى الرسالة التي دعيتها لأخيه جلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين والرسالتين اللتين نتقاهما من دولة رئيس وزراء اليابان يوكيوهيتاواي وفخامة الرئيس نيكولا ساركوزي رئيس الجمهورية الفرنسية.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس استمع بعد ذلك إلى تقرير حول الإجراءات والتدابير الأمنية التي اتخذتها المملكة للحفاظ على أمن الوطن وحماية حدوده بعد قيام مسلحين بالقتال إلى موقع جبل مخاض داخل الأراضي السعودية في منطقة جازان وإطلاق النار على دوريات حرس الحدود .. منوها بما اتخذ من إجراءات للتعامل مع الموقف شملت إخلاء القرى الحدودية المجاورة لموقع الحدث للحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين وبالهام التي يباشرتها القوات المسلحة ضمن نطاق العمليات داخل الأراضي السعودية .

وشهد المجلس على أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسو ولي عهده الأمين لن تتهاون إزاء أي انتهاك سيادي لأراضيها. مؤكداً أن مثل هذا التسلسل غير المشروع يعطيها كامل الحق في اتخاذ كل الإجراءات لإنهائه مع اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مواطنيها وأراضيها وتأمين حدودها وربيع العتدين ووضع حد لمن تسول له نفسه القيام بأي عمليات تسلل أو تخريب والحد من تكرار ذلك مستقبلا.

وأعرب المجلس عن تقديره لما تقوم به مختلف القطاعات من جهود وتنسيق لاتخاذ كل ما من شأنه حفظ أمن واستقرار الوطن والمواطن. وعبر عن عثائه لشوي الشهداء وعن تمنياته للمصابين بالمشافاة العالج.

وبين معاليه أن المجلس استمع بعد ذلك إلى تقرير عن تطور الأحداث إقليميا ودوليا

مجددا مواقف المملكة الثابتة منها .. ثم تطرق إلى جملة من القعاليم الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي شهدتها المملكة خلال الأسبوع. وتوه في هذا الشأن بتدشين المشروع المشترك بين الشركة السعودية للصناعات الأساسية - سابك - وشركة سينيوك الصينية وتدشين معالج الإنتاج للنواء البروكيميائية والبترولمية المكررة لشركة بترو رابغ - في شركة إستراتيجية بين شركة أرامكو السعودية وشركة سونيتومو كيميكال اليابانية مؤكداً أن المشروعين يجسدان عمق العلاقات بين المملكة والبلدين الصديقين - الصين واليابان - في مختلف المجالات ويدعان ثرة مهمة للتعاون بين الشركات السعودية وهذه الشركات ونقطة اختلاف جديدة لإيجاد المزيد من مشاريع التعاون.

وأفاد معالي وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي :

أولاً :

وافق مجلس الوزراء على إضافة صاحب السمو الملكي رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي إلى عضوية مجلس الدفاع المدني.

ثانياً : وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التعليم العالي - أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم والطوم في جمهورية البوسنة والهرسك والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً : وافق مجلس الوزراء على تعديل البند ( ساسا ) من القواعد والرتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال من العاملين السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص الإكوتارية.

عند تحويل هذه القطاعات إلى القطاع الخاص الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ( ٢١٠ ) وبتاريخ ١٤٢٩/٧/١٨هـ وقد تضمن نص البند (ساسا) بعد التعديل عدداً من الإجراءات من أهمها :

١ - تشكيل لجنة دائمة في المؤسسة العامة للتقاعد بمشاركة وزارة المالية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والوزارة أو الجهة المشرفة على القطاع لتخصيص بالتخصيص.

٢ - تتولى هذه اللجنة مهمة إجراء دراسات متكاملة عن التكليف المالية التي قد تتقاضا نتيجة لتطبيق هذه القواعد على موظفي القطاع المستهدف بالتخصيص والتي قد يتحملها أي من نظامي التقاعد المدني والتماريات الاجتماعية واقتراح الحلول الممكنة لتسويق هذه التكليف على أن تتحمل الجهة المشرفة أو التابع لها القطاع المستهدف بالتخصيص التكاليف اللازمة لإجراء الدراسات الإكوتارية.

٣ - تتولى المؤسسة العامة للتقاعد الدعوة إلى اجتماعات اللجنة في كل حالة تخصيص وتلك خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ صدور قرار المجلس الاقتصادي الأعلى بإعتماد البرنامج التنفيذي لتخصيص القطاع المستهدف على أن تتولى الجهة المختصة عزى من المؤسسة العامة للتقاعد بنسخة من ذلك القرار.

٤ - على اللجنة الانتهاء من أعمالها خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ بدء أول اجتماعاتها

١ - تعيين محمد بن صالح بن عبدالله المؤنس على وظيفة ( وزير مفوض ) وذلك على النحو التالي :

١ - تعيين محمد بن صالح بن عبدالله المؤنس على وظيفة ( مستشار أمني ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

٢ - تعيين الدكتور علي بن عبدالعزيز بن إبراهيم المسلم على وظيفة ( مهندس مسئول حساب آلي ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

٣ - تعيين تركي بن خالد بن فيصل بن حضر على وظيفة ( وزير مفوض ) بوزارة الخارجية.

٤ - تعيين أحمد بن محمد بن عبدالله الهليل على وظيفة ( وزير مفوض ) بوزارة الخارجية.

٢٩ يناير ٢٠٠٩م وفقاً للصيغة المرفقة بالقرارين أن رفع وزارة النقل النسخة النهائية المتعددة من المنظمة البحرية الدولية لاستكمال الإجراءات النظامية.

خاصاً : وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة ووظيفة ( وزير مفوض ) وذلك على النحو التالي :

١ - تعيين محمد بن صالح بن عبدالله المؤنس على وظيفة ( مستشار أمني ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

٢ - تعيين الدكتور علي بن عبدالعزيز بن إبراهيم المسلم على وظيفة ( مهندس مسئول حساب آلي ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

٣ - تعيين تركي بن خالد بن فيصل بن حضر على وظيفة ( وزير مفوض ) بوزارة الخارجية.